على انه لو جاءت امراة الصبي مولد لا يثبت لنسبه منه واذا علمت ان عقد المحلل له غير صحيح علمت ان طلاقه وعدم طلاقه سواء اذهي اجنبية عنه وليست بزوجة والحالة هذه وكذلك عقد اخيه وقع باطلا وخلوته بها بغير وطئ لا توجب مهرا ولا عدة لان الخلوة انما توجبها في النكاح الصحيح وقد علمت انه باطل وطلاقه لغو واذا طلاق من اجنبية هذا بناء على انه لم يجز قلما قاض يرى وقوع الطلاق الاب وجد له بعوض ولا قاض يعدم وقوع طلاق الاب بعدم لزوم عدة من الصغير فان جرى فللعلما مجال في الحكم المركب من مذهبين الصادر من حاكم او محكمين فلا تشير اليه حتى تستطلع عليه والله اعلم

سئل في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية فادعت عليه لدى الحاكم الشرعي موجز صدقا فقيل له طلقتها بواحدة فقال بالحسبين هل يصدق ان قالها كان يا بين ام لا اجاب نعم يدين وقد صرحوا بانه لو اقر كان يا لا يقع وبانة الا ما كان او قعد نقله في البحر عن غيره والله اعلم سئل في عامي تشاجر مع زوجته فقال له ابنه عنها طلقتها فقال ان كان لك فيها صالح تكون طالقة ثلاثا يا تعليقا هل تطلق ام لا اجاب لا تطلق والله اعلم سئل في رجل تشاجر مع ابي زوجته فطلقها وانشأ متصلا بحيث يازم سمع واسمع الحاضرين فهل اذا قالوا لم نسمع واسمع هو نفسه يصح انشاؤه والمقول قوله في ذلك ام لا اجاب هذه المسئلة وقع فيها اختلاف وكلام واسع لهم والذي ترجح عندي ان القول قوله لان ظاهر الرواية وعللوا المقابلة بفساد الزمان وقد يظهر اذا فسد كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها ايضا فتبطل الاستدلال به ووجب اتباع ظاهر الرواية الذي هو قول الزوج والله اعلم سئل في رجل قال لزوجته ان شاء الله تعالى ان شاء ابو صلل المهرة هل يقع عليه الطلاق ام لا اجاب لا يقع عليه الطلاق اذ لو اقتضى على الاوان لا يقع لان هذا استثناء والاستثناء اذا لحق العقد الاستثناء لا يبقى ايقاعا وكذا لو قال ثلاثا ان قال ثلاثا ان لم يكن كان هذا كله شرطا والايقاع اذا لحق شرط لم يبق ايقاعا كذا صرح به علماؤنا وسئم صاحب المتاتارخانية نقلا عن الحاوي والواقعات للناطفي ويضاف الجواهر قول ابي يوسف قال وعليه الفتوى انتهى سئل في رجل وكله حاكم قسم قريبة فاخذ كيا لا ثم عضه ضنه الامر فقال علي الطلاق ثلاثا ما تطلع تحت يدي كيا لا عزل الحاكم المولى على القسم ثم ولى بعد مدة قسم القريبة ثانيا ونصب الحاكم الكيال المتقدم على الكيالة من جانبه فهل حينئذ الحالف المذكور بالحلف يعد لا اجاب لا يحنث الحالف ان نوى بكونه تحت يده تحت قدرته او سلطانه او ملكه او حجره اذ

والحالة

اذ والحالة هذه ليس تحت يده بل هو تحت يد الحاكم الذي نصبه فلا يحنث لانتفاء شرط الحنث وان نوى بكونه تحت يده لو سئم كيا له عليه تكلم يحنث كما هو ظاهر وان لم يكن له نية يحنث لانصراف الكلام الى المتعارف عند الاطلاق والله اعلم سئل وصوفي بيت المقدس عن رجل قيل له ان شاكك ذهبين الى القرية المخلاصية تجزين بها فقال ان كان قد راحت واحدة منهن فمي طالق فتبين ان اثنتين منهن ذهبا الى القرية معا هل يقع الطلاق عليهما ام يقع على واحدة منهما لا بعينها على واحدة منهما اجاب بانه يقع عليهما لارادته منعهن عن التخيير الا اذا نوى واحدة معينة او مبهمة فيدين فيقع على المعينة او صورتها وعليه التعيين في المبهمة مستدلا بان واحدة نكرة في سياق الشرط فيعم وطول بالنقل فلم يكن عنده من كتبه ما فيه صريح المقل فما راجع الى المنزله بالرملة راجع كتبه في الولوالجية من باب الايلاء لو حلف لا يقرب واحدة منهن وهو مولى منهن ان مضت الاربعة اشهر بن جميعا لان واحدة نكرة في محل النفي فتعم اتتهى وفي المنهاج للديحفص من الحنفية ولو قال والله لا اقرب واحدة منكما فهو مولى منهما فان مضت المدة من غير جماع بانتا اتتهى وفي منح الغفار شرح تنوير الابصار للشيخ محمد ابن عبد الله الغزي التمرتاشي ما قلا عن فتح القدير في باب الايلاء ولو قال لهن والله لا اقرب احدا كن جعلناه مولى من واحدة وقال زفر مولى من الاربعة حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يقرب احداهن بانت واحدة وعلى الزوج ان يعينها وعنده بين ظهن لان قوله احداكن واحدة منكن سواء ولو قال لا اقرب واحدة منكن يصير مولى منهن جميعا وكذا هذا قلنا احداكن لا يعم لانه معرفة وكذا لا يصح ان يقال لكل احداهن علي درهم واما واحدة منكن فنكرة منفية فتعم وكذا صح لكل واحدة على درهم ومثله في شرح المجمع للمصنف ولابن ملك وفي الكوكب الدري للاسنائي مسئلة النكرة في سياق النفي تعم سواء باشرها النافي كما في المتن قايما او باشر عاملها نحو ما قام احد وسواء كان النافي ما او لا او لن او ليس او ان ثم ان كانت النكرة صالحة على القليل والكثير وملازمة للنفي نحو احد او داخلة عليها من نحو ما جاءني من رجل او واقعة بعد لا العاملة عمل ان وهي لا التي لنفي الجنس فراضح كونها للعموم وما عدا ذلك نحو لا رجل قايما بنصب الخبر وما في الدرر رجل والمصنف انها للعموم ايضا وتقوله يتحث اليوحيان في الاشباه والكلام على حروف الجر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)